Issue 6517 Wednesday 27/11/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6517 الاربعاء 29 من ربيع الاول 1441 هـ 27 من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

مدحت باشا واصلاحاته في العراق (4-4)

إنشاء مدينة الناصرية وتنظيم الإدارة المحلية والأراضي الزراعية وضم الأحساء وقطر للعراق

صلاح عبد الرزاق
بغداد

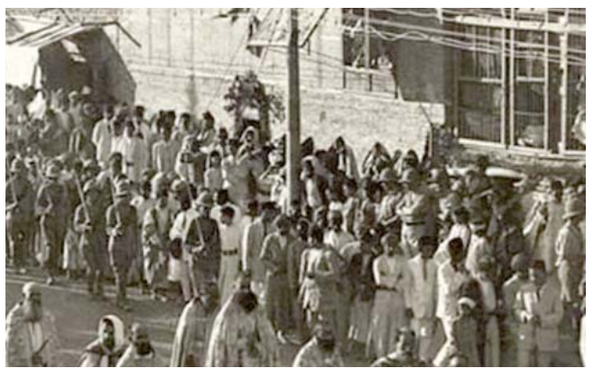

عرض عسكري في القشلة

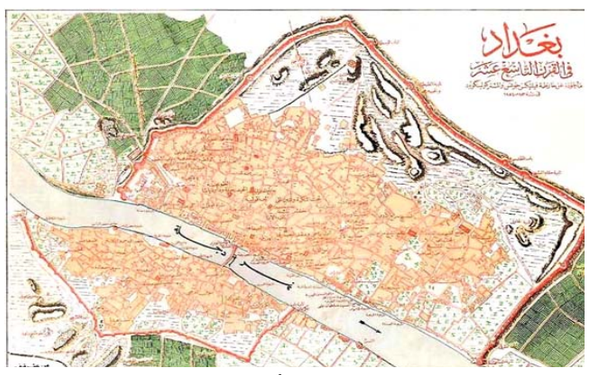

خارطة بغداد العثمانية

يعد مدحت باشا من أشهر الولاة العثمانيين الذين حكموا بغداد رغم أنه لم يستمر سوى ثلاث سنوات (1872-1869 م) لكنها كانت سنوات مفعمة بالإنجازات والإصلاحات بشكل غيّر من الحياة الرتيبة التي كان المجتمع العراقي والبغدادي قد اعتاد عليها.

تنظيم الادارة المحلية

مدحت باشا إلى أهمية تنظيم الإدارة المحلية ، وربطها بالحكومة المركزية لتسيطر على أبعد مدينة وقرية. ولذلك قام بإجراء تغييرات إدارية تمثلت في استحداث لواء أو قضاء أو رفع مستوى قضاء وغير ذلك.

1- ولاية البصرة : وألويتها :
أ-مركز البصرة. وأقضيته -1 القرنة
ب -سوق الشيوخ (ثم تحول إلى قضاء بعد إنشاء الناصرية)،
ت -العمارة
ث -نجد ، لها قضاءان هما القطيف وقطر.
2- ولاية الموصل: وألويتها:
أ-لواء الموصل. وأقضيته : 1- مركز الموصل 2- العمادية 3- زاخو 4- سنجار 5- دهوك 6- عقرة
ب -لواء كركوك ، ويسمى لواء شهرزور . وأقضيته: 1- راوندوز 2- أربيل 3- كفري (الصلاحية) 4- كويسنجق 5- رانية
ت-لواء السليمانية . وأقضيته: 1- كل عنبر 2- بازيان 3- شهربازار 4- قرة داغ 5- مركة 6- الجاف
3- ولاية بغداد . وألويتها :
أ- لواء بغداد وأقضيته : 1- قضاء خريسان (طريق خراسان) ثم أصبح (لواء ديالى) 2- قضاء خانقين 3- قضاء الكاظمية 4- قضاء سامراء 5- قضاء الدليم (ثم أصبح لواء) 6- قضاء عانة (ثم صار تابعاً للواء الدليم).
ب- لواء الحلة. وأقضيته : 1- مركز الحلة 2- الهندية 3- السماوة 4- الديوانية 5- النجف 6- الشامية
ج- لواء كربلاء الذي تشكل بعد مدحت باشا .

كان الهرم الإداري في لواء بغداد يتكون من كل من :
1- الوالي
2- معاون الوالي
3- متصرف المركز
4- قائممقام المركز
أما الألوية الأخرى فكانت تتكون من 1- المتصرف 2- معاون المتصرف.
وفي الأقضية : 1- القائممقام 2- النائب .

مشكلة الأراضي

التفت مدحت باشا إلى أن التنازع على الأراضي هو واحد من أهم دوافع النزاعات العشائرية التي كانت تقلق الحكومة ، وتساهم في الإخلال بالأمن والاستقرار، وازدياد التوتر والاحتقان الاجتماعي ، وزرع العداوة والخصومة بين أبناء العشائر. كما لاحظ أن الهم الأكبر للعشائر هو الاستحواذ على الأرض دون الاهتمام بإصلاحها وإعمارها.

جاء في مذكرات مدحت باشا:
((تعرضت بلاد العراق للحروب والغارات وتهديد الأمن وكثر الثوار في جهات الهندية والحلة وغيرهما ، كما لا يخفى على أي عارف بأحوال تلك البلاد. وقد اختلفت الأفكار في شأن هذه الثورات. فمن قائل أن أهالي البلاد هم من الشيعة ، وسبب شقهم عصا الطاعة هو أن رجال الحكومة يخالفونهم في المذهب. ومن قائل أن رؤساء القبائل يحثون الأفراد على مقاتلة الحكومة للتخلص من الأموال الأميرية .

وهذه الأسباب غير كافية لأنه لا يعقل أن هذا العدد الكبير يثور ويهدر دمه بإشارة المشايخ. والذي ينظر إلى حالة البلاد يتضح له أن سبب هذه المخاصمات هي مسألة الأراضي)) (1).

ولحل النزاعات حول حق التصرف في الأراضي ارتأى مدحت باشا تسجيل الأراضي بأسماء شيوخ العشائر مقابل أجر زهيد يدفعونه للحكومة. فابتدع ما يعرف بحق (اللزمة) أو الالتزام أي حق التصرف بالأرض.

يلاحظ أن مدحت باشا كان يهدف إلى أمور:
1- الحصول على عائدات مالية للحكومة ، حيث أنها كانت تعاني من عجز مالي. إذ حصلت على مبلغ يقدر بمائة ألف ليرة. وهو مبلغ ضخم آنذاك.
2- إبقاء ملكية الأراضي أو (رقبة الأرض) بيد الدولة وحسب القانون.
3- ربط زعماء العشائر ومصالحهم بالحكومة مباشرة ، وتأمن بذلك عدم ثورتهم ضدها.

إجراءات الطابو

أعلنت الحكومة أنها بصدد تفويض الأراضي بالمزايدة. وبعد أن يتم التفويض لن يتم سماع أي دعوى عقارية. قبل إجراء التفويض تم الإعلان عن مهلة لمراجعة اللجنة المختصة والمشكّلة لهذا الغرض لكل من لديه سندات أو وثائق تثبت تملكه للأرض. وبعد انتهاء المهلة لن تسمع الدعاوى كي تسير إجراءات التفويض بسهولة.

تم تأسيس دائرة التسجيل العقاري التي عرفت باسم (الطابو) تتولى تثبيت حدود الأراضي ومساحتها وعائديتها ، وتثبيت ذلك في سجلات وسندات رسمية لا تقبل التغيير إلا في حدود القانون.

وبقي الحال على ما هو عليه حتى أيامنا هذه . إذ بقيت سندات وسجلات التسجيل العقاري العراقية محتفظة بأسلوب ومفردات العهد العثماني أمثال اسم المقاطعة ، مخطط الأرض، جنس الأرض، واستخدام وحدة قياس المساحة (الأولك) الذي يساوي مائة متر مربع. وكذلك (الدونم) الذي يساوي 2500 متر مربع.

صدر قانون تفويض الأراضي من خلال صدور الإرادة الملكية التي تضمنت:
((إن أغلب الأراضي للقطر العراقي تدار بالالتزام ولا تفوض إلى أحد. ولذا ترى الملتزمين يهتمون بالاستفادة من مدة التزامهم فقط، ولا يبالون بإعمار الأراضي، فلم ترق الزراعة والفلاحة فيها.

وكان من النتائج المضرة لهذه الطريقة أن الأراضي الواسعة للقطر العراقي أصبحت خالية من آثار العمران.

ولاشك أن تكثير الثروة والعمران في الملك متوقف على تأمين حقوق الأهالي بالتصرف فيه.

الحضرة القادرية 1887

ولم يزل إيصال أمر الزراعة والفلاحة في ولاية بغداد إلى الدرجة المطلوبة منها مما ترغب فيه ذاتي الملكية .

وإن إحدى المسائل والأسباب المؤدية إلى ذلك الرقي هو إصلاح قضية التصرف بالأراضي. ولذلك تقرر في البدء إقطاع الأراضي المذكورة وإحالتها إلى طالبها. ولكن الصدمات والتقلبات التي اعترت البلاد منذ مائتي سنة سلبت من السكان القوة المالية، والقدرة على الزراعة والفلاحة. فحدث أن أخذت أغلب الأراضي من أصحابها بانضمام موافقتهم، وسلمت إلى جانب الميري (الحكومي) لتزرع الأراضي وتعمر ويستفيد أصحابها منها.

وهكذا صارت تدار زراعة تلك الأراضي بواسطة الميري على أن يترك لأصحابها في العشرين وفي الخمسة والعشرين وفي الثلاثين واحد باسم العقار.

ولم تزل هذه المعاملة تجري على الأراضي المذكورة حتى الآن، ثم انقرض بعد ذلك أصحاب الأراضي الذين كانوا موجودين في ذلك الوقت ، وأصبح حق التصرف عائداً إلى الميري. ولم تبق على الأرض إلا الحصة العقارية .

ولما كان أصحاب العقار لا يتعرضون في المتصرف بالأراضي وتملكها بل يأخذون حصصهم العقارية كما هي. ولما كانت هذه الحصة تزداد بنسبة عمران الأراضي ورقيها، فاستفادتهم ستزداد طبعاً بالتدابير الاعمارية التي يتصور اتخاذها ..)) (2).

يرى الدكتور علي الوردي أن مشروع تفويض الأراضي قد فشل ، وعده من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها مدحت باشا لأنه لم يراع ملائمته للظروف الاجتماعية التي أحاطت به، رغم النجاح البسيط في بعض مناطق العراق. ثم يرى أن فشل المشروع يعزى إلى سببين:

الأول: تفسخ الجهاز الإداري والموظفين الذين أوكل إليهم مهمة تسجيل الأراضي.

وذلك لأنهم بتأثير الرشاوى والمحاباة لهذا الشخص أو تلك العشيرة، قاموا بتسجيل الأراضي بأسماء أشخاص غير أصحابها.

كما بالغوا في حدود الأرض ، حيث سجلوا مساحات شاسعة من الأراضي بعد أن قبضوا رشاوى عالية.

وقد أدى ذلك نشوء اختلافات ونزاعات ودعاوى معقدة لا نهاية لها.

الثاني: العداء الدائم بين الشعب والحكومة.

فقد اعتادت العشائر العراقية منذ زمن بعيد على اعتبار الحكومة عدواً لهم. ولذلك كانت نظرتهم مريبة تجاه مشروع الأراضي لأنه بنظرهم لا يمكن أن تقوم الحكومة بعمل نافع لهم.

وظلوا يشككون بمشروع مدحت باشا وأنه لابد أن يخفي قصداً آخر ، وأنه مثل بقية الولاة الأتراك أو الحكام لا يريد بهم غير السوء (3).

ويشير الوردي إلى أن العشائر لم تتفاعل مع المشروع ولم تسارع إلى تسجيل الأراضي.

غير أن المستفيد الأول كان أغنياء المدن وبعض رؤساء العشائر وخاصة عشيرة السعدون في المنتفق الذي سجلت أراضي واسعة باسمه وبأسماء أفراد عشيرته (4).

وترى المسز غيرترود بيل أن نظام الطابو مع الأسف، على ما فيه من مزايا واضحة، مثل غيره من الأشياء التركية جميعها شيء نظري وليس حقيقة ملموسة. من الناحية العملية نجد أن نسبة كبيرة من معاملات نقل الملكية لم تكن مسجلة ، أو أنها كانت قد سجلت دون إجراء التدقيق المطلوب فيما يتعلق بها من المعلومات، أو أنها كانت قد استحصلت برشوة موظفي الطابو. يضاف إلى ذلك أن الحدود قد رسمت بكثير من عدم الدقة والاهمال.

فلم تبذل أية عناية في تعيين حدود العقار.

وكثيراً ما تظهر عند تدقيق السندات حالات يذكر فيها (الهور) حدوداً من الجهات الأربع. وكان هذا خطأ يتعرض للتغييرات الموسمية والدائمة كلما تغير مستوى المياه (5).

وتضيف المسز بيل : ومع هذا كله ، فقد كان نظام الطابو حيوياً للمحافظة على القواعد التي كانت تستند إليها عملية تملك الأرض. وقد بقيت جزءاً من القانون العراقي السائد.

إن تسوية مدحت باشا لشؤون الأرض كانت مبنية على أسس مغلوطة (6).

أما بعد احتلال العراق من قبل الانكليز، فقد استمر جهاز الطابو التركي بالعمل لكن على درجة من الارتباك والنقص، بحيث تم إغلاق دائرة طابو البصرة لمدة سبعة أشهر حتى يمكن تنظيم سجلاتها والقضاء على الفوضى التي كانت مستفحلة فيها. وحينما أعيد فتحها صارت تتعاطى فقط بشؤون البساتين وممتلكات المدن.

وقد منعت من تسجيل المعاملات المختصة بالأراضي الزراعية لأن مشاكل ملكيتها كان لها مساس بأسس النظام الزراعي التركي (7).

فتح الأحساء

بعد وفاة حاكم نجد الأمير فيصل وترك أولاده يتنازعون على السلطة .

كان مدحت باشا يراقب الوضع الداخلي في منطقة نجد، وكان يعلم أن ستراتيجية الدولة العثمانية متوجهة للقضاء على إمارة نجد، وضمها للدولة وإعادتها كما كانت في عهد السلطان سليمان القانوني ثم انتزعها منهم آل سعود (8).

ثم تم انتزاعها من قبل الخديوي محمد علي باشا حاكم مصر عندما أرسل ولده إبراهيم باشا فاحتلها ودخل عاصمتها الدرعية (مركز الوهابية) وضمها إلى مصر.

في عام 1870 حدثت معركة بين الأمير عبدالله وأخيه سعود الذي استولى على الأحساء . وكانت معركة خسر فيها الطرفان خسائر بشرية جسيمة. استنجد الأمير عبدالله بمدحت باشا لمساعدته في استعادة الأحساء. أرسل مدحت باشا جيشاً بقيادة نافذ باشا الذي تمكن من احتلال الأحساء بسهولة نظراً للفارق الكبير بين تسليح وتدريب الجيش العثماني ورجال سعود.

كان الجيش العثماني يتألف من خمسة أفواج من الفيلق السادس ، إضافة إلى الخيالة والمدافع بكامل تجهيزاتها وأعتدتها. أرسلها على ظهر ثمانين سفينة حربية كبيرة وصغيرة تحركت من البصرة .

وتطوع بعض أهالي الكويت للقتال مع الجيش العثماني. نزل الجيش أولاً في ميناء رأس تنورة، ثم توجه براً نحو القطيف التي احتلها بلا قتال لأن أعوان سعود فروا منها، ثم استولى على كل الأحساء (9).

ثورة بغداد ضد مدحت باشا

في أوائل شهر أيلول من عام 1869م -أي بعد انقضاء أربعة أشهر على ولاية مدحت باشا في بغداد- شبت ثورة شعبية في بغداد، وكان السبب المباشر لتلك الثورة هو ما عزم عليه مدحت باشا من فرض التجنيد الإجباري على سكان بغداد.

أمر مدحت باشا تشكيل لجان للتجنيد قوامها ضباط عسكريون على أن يعاونهم مختارو المحلات.

ويبدو أنه كان واثقاً من طاعة أهل بغداد لوجود القوات الحكومية بالقرب منهم.

أصابت القرعة ثلاثمائة مكلف، ولكن هؤلاء رفضوا الإنصياع عندما استدعوا إلى الخدمة، وأخذت بوادر النقمة والتحفز تظهر هنا وهناك في بعض المحلات، وكان على رأس المحلات الثائرة محلة باب الشيخ تتلوها محلة قنبر علي.

وحمل الكثير من الأهالي أسلحتهم وقاموا بمظاهرة تتقدمهم الطبول وهم يصرخون تحدياً للحكومة، وتوجهت بعض العصابات المسلحة نحو الأسواق تنهب الدكاكين، ثم سارت نحو محلات اليهود والنصارى بغية العبث فيها.

كان مدحت باشا جالساً في مقره قبيل غروب الشمس فسمع اطلاق الرصاص، ولم يكد يتبين جلية الخبر حتى أسرع بنفسه إلى ثكنات الجيش فصار يوزع السلاح بيده على الجنود، وأرسل قوة منهم إلى محلات اليهود و النصارى وبيوت الأجانب لحمايتها خشية حدوث المذابح. ثم أمر بقطع الجسر ومنع عبور النهر بأية وسيلة، وأرسل قوة من الخيالة لكي تحيط ببغداد وتلقي القبض على كل هارب منها أو داخل اليها بغية النهب.

وركز مدحت باشا اهتمامه على محلتي باب الشيخ وقنبر علي، فوجه إلى الأولى منها أربع سرايا من الجنود مع مدفع تحت قيادة اللواء سامح باشا، وكما وجه إلى الثانية مثل ذلك تحت قيادة اللواء فيضي باش.

والظاهر أن الأهالي أدركوا وخامة العاقبة فتفرقوا قبل أن يطلق الجنود طلقة واحدة. وعندما حل الظلام ألقت الحكومة القبض على مائة وثمانين رجلاً اتهموا بأن لهم ضلعاً في اثارة الجمهور، فمن كان يحترف "الشقاوة "أدخل في سلك التجنيد، أما الباقون فقدموا للتحقيق والمحاكمة.

ثم استدعي بعدئذ المكلفون الثلاثمائة الذين كانتً القرعة قد أصابتهم فلبوا الدعوة طائعين. وكان ذلك ايذاناً ببدء تطبيق التجنيد الإجباري على العراق كله، فصارت الحكومة تستدعي المكلفين من جميع الألوية ولم يستثن منها سوى ألوية المنتفق والدليم والعمارة باعتبار أن أكثر السكان فيها هم من العشائر الرحالة. (10)

منارة جامع الخلفاء 1911

الهوامش

1- علي الوردي (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) / ج 2/ ص 261 دار الكتاب الاسلامي، بغداد: 2005
2- عباس العزاوي (موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين)/ ج 7/ ص 284-285 الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت: 2004
3- علي الوردي / ج 2/ ص 262-263
4- علي الوردي / ج 2/ ص 264
5- المسز بيل (فصول من تاريخ العراق القريب)/ ص 55-54 ترجمة جعفر الخياط، الرافدين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 2010
6- المسز بيل (فصول من تاريخ العراق الحديث)/ ص 55
7- المسز بيل / ص 250
8- عباس العزاوي / ج 7/ ص 295
9- عباس العزاوي / ج 7/ ص 296-297
10- موسوعة ويكيبيديا

المحلات القديمة في بغداد

١. الميدان
٢. باب الأغا
٣. المحيدرخانة
٤. العاقولية
٥. امام طه
٦. الدشتي
٧. السور
٨. الطوب
٩. قمر الدين
١٠. المجارية
١١. البتجية
١٢. سراج الدين
١٣. باب الشيخ
١٤. الصدرية
١٥. الستهدية
١٦. المهدية
١٧. العوينة
١٨. فاضي نقليات
١٩. تحت التكية
٢٠. صابيغ الآل
٢١. رأس الساقية
٢٢. سيد سلطان علي
٢٣. الصابونجية
٢٤. عباس افندي
٢٥. سوق الغزل
٢٦. سوق حمزة الكبير
٢٧. قمبر علي
٢٨. ابو سيفين
٢٩. ابو دودو
٣٠. السنك
٣١. كهوة شكر
٣٢. المرتعة
٣٣. دكان شناوة
٣٤. التورات
٣٥. البحاثة
٣٦. الخلاني
٣٧. القشل
٣٨. الغمل
٣٩. الخاطرخانة
٤٠. العبخانة
٤١. الحولة خانة
٤٢. الدباغة
٤٣. التنبلخانة
٤٤. الهيناويين
٤٥. القراغول
٤٦. الفنارة
٤٧. البوشبل
٤٨. البومفرج
٤٩. العزة
٥٠. الطوالات
٥١. السويدان
٥٢. المرادية

قائمة باسماء محلات بغداد

إن إحدى المسائل والأسباب المؤدية إلى ذلك الرقي هو إصلاح قضية التصرف بالأراضي. ولذلك تقرر في البدء إقطاع الأراضي المذكورة وإحالتها إلى طالبها. ولكن الصدمات والتقلبات التي اعترت البلاد منذ مائتي سنة سلبت من السكان القوة المالية، والقدرة على الزراعة والفلاحة. فحدث أن أخذت أغلب الأراضي من أصحابها بانضمام موافقتهم، وسلمت إلى جانب الميري (الحكومي) لتزرع الأراضي وتعمر ويستفيد أصحابها منها.

وهكذا صارت تدار زراعة تلك الأراضي بواسطة الميري على أن يترك لأصحابها في العشرين وفي الخمسة والعشرين وفي الثلاثين واحد باسم العقار.

حمل الأمانة

ليس اثقل من الأمانة حملاً ، وليس اشق من صونها ، والأثقل منهما الثقة التي أودعت المؤتمن ، وليس ايسر من الخيانة ولا اخس منها ، فالشجاعة والكرم والإقدام والإيثار والتضحية شيمة ، والجبن والبخل والتراجع والتخاذل والأنانية والغدر شيمة ، لكن شتان بين شيمة وشيمة . وبالقطع أن الحكم أمانة بل هو الأمانة الأثقل على الإطلاق ، فيها يكرم المرأ أو يهان ، فمن الحكام من دخل التاريخ من اوسع ابوابه ، ومنهم من ظل مثلاً يضرب لمن فشل واخفق واهلك واذهب ، وفي التاريخ عبّرة وعظة ، وفي الحالة المثالية الحكم وسيلة لا غاية ، وتكليف لا تشريف ، وامانة لا ملك ، وتاريخ أمة قبل أن يكون تاريخ شخص ، ومنظومة لا فرد ، ومصير لا مختص شخصي ، يأتي الحاكم ويرحل ، ويفترض أن تعيش الأمة وتحيا وتمضي ، فقبل أن يورى جثمان الملك الثرا يمشي الملك مشيعاً متقبلاً العزاء فيمن رحل فالبقاء والخلود للواحد الأحد ، لكن شتان بين راحل وراحل . في تاريخ العراق مّر خلفاء وحكام وملوك ورؤساء رحلوا ولا تزال آثارهم ومناقبهم باقية شاخصة ، تولى سيد الزاهدين الخلافة مكره لا متطلع ، بعد أن طالب وشايع وأرغم الباغض قبل المؤمن المعتقد ، فخاطب الرعية لو خرجت من خلافتكم بغير ثوبي الذي دخلت فيه فقد خنت الأمانة ، رحل علي " عليه السلام " ولم يذكر التاريخ ولا الباغض أنه خان الأمانة ، بل حتى من ناصبه العداء اقر بحمله الأمانة ، فليس في مدينة علي من يظلم وهو عالم ، وليس فيها من ينام مغدور حقه ، وليس في مدينة علي " عليه السلام " تمييز بين ابيض واسود وغني وفقير وعالم وجاهل الا بالتقوى والمائز الشخصي ، وظل حكم علي وفقهه وعدله وقضائه وزهده ونصرته للمظلوم أرثر تتناقله الأمم والأجيال ، فيه كتب وحلل ودلل الشرق والغرب على مثالية الحاكم وعدله وإنصافه وزهده ، فليس اعدل من علي " عليه السلام " حاكم وليس كمثله منصف ، وليس مثله من الحكام من حافظ وزهد وصان المال العام . يقيناً أن من بينهم الناجح والفاشل ، النزيه والفاسد ، الظالم والمقسط ، الديكتاتور والراعي لحقوق شعبه . واللافت للنظر في تاريخ العراق الذي اعقب الخلافة الراشدة الرابعة ، ان تاريخ العراق لم يسجل حاكم تولى إدارة العراق فانصف شعبه وراعى الله فيه ، ما يفسر سلسلة الثورات والانقلابات والدسائس الممتدة على مدى الخلافات الحكمية والاحتلالات ثم النظم الملكية والجمهوريات الانقلابية والثورية ، ثم التي عاشت المنفى وقضت جل أيامها معارضة حاملة هم الوطن وشعبه المظلوم ، مؤلبة على الديكتاتور رافعة شعار الحرية ، متطلعة إلى اليوم الذي تتولى فيه السلطة من أجل أنصاف المظلوم والاقتصاص من الظالم ، ساعية إلى النصرة وتعويض ما فت وجبر ما تضرر ، وقدر الله أن يبتلي من تطلع فمكنه من السلطة وحمّلة الأمانة ، بل ابتلاه بحكم شعب مظلوم كابد وقاتل وصبر وصابر وعض على الجراح كي يرى الحرية وحكم ابناء جلدته ، فإذا بالحاكم الجديد يتنكر للماضي وينسى ما فات ويغض الطرف عن المظلوم ويستبد في مواجهة من ناصر وأزر وقاتل وتحمل ، بل راح الفقر ينتشر والجهل يتفشى والبطالة تتمدد ، تحولت ارض السواد إلى قاحلة صحراء ، فأضحى العراق سوق لخضار الجوار وفاكهة القريب والبعيد ، ليس عجزاً او بطراً ولكن نصرة للجار ودعماً للمستورد وعزاً لشعب عانى وتعب واستنفذ واستهلك في زمن الديكتاتور فحق عليه وله الترف والرفاه والراحة والخلود للسكينة ، فليس كثير على الشعب المظلوم عند الحاكم الجديد أن يجلس دون عمل ليس بلحاظ الثراء ولكن استجداء للعمل وربما ذلة ما تجود به الرعاية الاجتماعية ، وراح الشعب الخارج تواً من ظلامة المستبد يتسول بين متاهات الدولة طالباً ما يرشده عسى أن يجد ظالته ، ولم يعد من اعجز العالم بكرامته وعزت نفسه يتردد في اعلان جوعه بل اعلان أعضائه للبيع طلباً لقوت يومه وأسرته ، وراحت من ظلمها الديكتاتور تجوب الشوارع والإشارات الضوئية مستجدية من يجود عليها بأجزاء الألف ، والحاكم بل وبعض الشعب يتهمها بالمكنة والرغبة في افتراش الأرض ، وراح أعزت القوم أذلة بعد أن تصدى بعض من شح الخير في بطونهم لشأن العبث بالمال العام مصانين محميين من قبل السلطة ورجالاتها ، فالأكثر فساداً أكثرهم مكنة وقوة ، والأكثر بؤساً وحرماناً أقدرهم على السلب والنهب والعبث بالمال العام ، كيف لا وهو من أعطى وأكرم وقدم وبذخ وسمسر وورط حتى تمكن من مجالسة مركز القرار بعد أن أشركه بالغنيمة وأذاقه طعم الحرام كي يتخذ منه حام وذائد ومدافع ودافع ، ويحدثونك عن التيمن بعدالة علي "عليه السلام "وزهده وقسطه وحفظه للمال العام ، بل ويحدثونك عن امتثالهم لتوجيهات المرجعية ونصحها وتيمنهم بما تقول وتنطق ، نعم يحبس الجميع انفاسه وهو يترقب الخطبة الثانية ، كي يسارع لإعلان الامتثال والنصرة واتخاذ ما تقول خارطة طريق في حكم الرعية وإدارة شأنها ، كفاكم نفاقاً فتاريخ علي أنصع من تشويهاتكم ، وزهد المرجعية وأبويتها وصدقيتها أطهر من غسيلكم الذي اضحى معروضاً علي القاصي والداني حتى راح المظلوم يترحم على ظلم الظالم الزائل الذي ميّز وقتل وهجر واستباح وغزا واحتل ، بعد أن نصّع القابض الجديد صفحة الديكتاتور السوداء بسوئه واخطائه وارتجالاته واستباحته المال العام ، وبالمقابل على الجميع الوقف احتراماً لمن شارك الحكم وادار الشأن وأسهم بالقرار وتمكن من إدارة المال وحافظ عليه وراعى الله والشعب فيه ، نعم وامثالهم عملة نادرة لكنها غير منقرضة ، واللافت أن من نصّب نفسه قيماً ومقيماً ومنظراً راح يستهدف هؤلاء ليوحي للآخر أن ليس في البلد نزيه وليس فيه حريص على المال العام ورحل فيها الناجح ، وهو الفاشل المبتز الفاسد ، فوعاظ السلطان أشد خطراً من السلطان الذي أوهموه أنه المقسط العادل المفدى الذي لا حاكم قبله ولا مفدى بعده ، وعلى الشعب اليوم أن يخرج محتجا معتصماً على من نظّر ومكّن وأوحى ، فالحاكم لا يعتلي العرش وهو مستبد لكن الوعاظ والحاشية كفيلان بقلب الحق باطل وتصوير الباطل حق ، وإفساد الصالح المصلح وإغراقه ببحر الظلامات والفساد ، فقبل المطالبة باجتثاث الفاسد من المنظومة لابد من اقتلاع المنظّر المظلل .

علي الشكري
بغداد

طرف ثالث

اختيار وزير الدفاع لهذا التوصيف لم يكن من نظرة قانونية، بل بتجزيء سياسي، ينفي المسؤولية عن وزارته ويلقيها على من لم يفصح عنه.

يسمى الطرف الثالث في القانون العراقي طرفا ثالثا له مصلحة مباشرة ام غير مباشرة منضما لاحد صرفي الدعوى ام مخاصما لكليهما اي المدعي و المدعى عليه.

في السياسة العراقية تعد امريكا مثلا طرفا ثالثا، تميل لفريق و تخاصم اخر اذا ماوصلت الامور لقرار لها فيه مصلحة، كذلك ايران، وبشكل ومضمون اخرين حكومات اخرى مثل السعودية.

العراق نفسه لعب دور الطرف الثالث في نزاع اقليمي معروف و هذا ليس سرا، وليس سرا ان في العراق قوى تعد نفسها ضمن فريق فيه الكلمة الفصل لايران و فريق لا يقبل بها.

قد يكون وزير الدفاع يقصد بالطرف الثالث- وهذا تفسير شخصي على تصريحه- قوات بهوية اجنبية او محلية، ضربت المتظاهرين متجاوزة قواعد الاشتباك القانونية، لكنه رغم كل الحملة ضده، قدم خدمة جعلت الناس حيرى وخائفة، وسرعان ما اضافت قوى عراقية خطأ اخر فوق جزء الخطأ من تصريح الوزير فقالت ان العتاد من استيراد وزارته، و اهملت الرد والتوضيح لنقطة: من استعمل السلاح؟

فأطلاق صاروخ يسقط في الخضراء ام دجلة مطلوب ان يعرف من اطلقه وليس فقط من استورده.

اختيار الطرف الثالث و تصريح الوزير يخالف القانون العراقي، فالمسؤول لا يشمل بالسماح عن عدم التبليغ، وهذا موضوع يرجع لتفصيلاته في باب من هو المجبر بالتبليغ عن الجرائم و من هو غير المجبر، و معروف ان حدثا امنيا وعسكريا مثل الذي جرى في محافظات العراق اخيرا، وفي حال اختار الوزير اي وزير وضمن مسؤولياته ان يتحول الى شاهد، فليس له الادلاء بشهادة منقوصة، هذا عوضا عن انه مسؤول.

شامل حمد الله بردان
أربيل